

حذرت دولة قطر من ان الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية وخاصة البلدان الاقل نموا منها تنذر بخطر علي تنمية شعوبها نتيجة لعوامل متعددة تتمثل في قلة تدفقات المساعدات الرسمية وشروط التجارة الدولية المجحفة ووضع القيود امام وصول صادراتها الي الاسواق العالمية وحصولها علي اسعار غير منصفة مقابل سلعها الاساسية المصدرة وثقل اعباء ديونها الخارجية والانعكاسات السلبية عليها جراء عملية العولمة.

جاء ذلك في كلمة القاها سعادة السفير ناصر بن عبدالعزيز النصر المندوب الدائم لدولة قطر لدي الامم المتحدة امس امام اللجنة الثانية للدورة الحادية والستين للجمعية العامة للامم المتحدة المنعقدة حاليا بنيويورك.

ونبه سعادته الي انه علي الرغم من التقدم المحرز في كثير من مجالات التعاون الدولي الا ان مشاكل الجوع والفقر والمرض كنقص المناعة المكتسبة الايدز والملاريا والسل التي وصلت الي ابعاد مخيفة والتي مازالت تشكل تحديا كبيرا للمجتمع الدولي تنذر بأنه ما لم يتأزر المجتمع الدولي لتسريع تحقيق التنمية المنصفة في البلدان النامية وبالاخص الاقل نموا فان هدف الالفية بتخفيض الفقر المدقع بنسبة النصف بحلول 2015 يصبح غاية بعيدة المنال.

واوضح سعادة السفير ناصر بن عبدالعزيز النصر المندوب الدائم لدولة قطر لدي الامم المتحدة في كلمته ان المجتمع الدولي قد عقد العزم في قمة الالفية واكد علي ذلك في قمة العالم في سبتمبر 2005 علي جعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لكل البشر والتزم ضمنا بالعمل علي تهيئة بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية في البلدان النامية ولاسيما الاقل نموا تكون مواتية لترجمة الحق في التنمية واقعا معاشا لكل شعوبها مما يتيح لمجتمعاتها التماسك والاندماج الاجتماعي العادل واتاحة فرصة حقيقية لها لاقتلاع الفقر من المجتمع لكي ينعم بالعمالة الكاملة المنتجة والمجزية.

واوضح أن المجتمع الدولي كذلك عقد العزم علي جعل العولمة تتسم بالانصاف والعدل وان تكون شاملة للجميع مما يجنب الدول النامية وخاصة الاقل نموا خطر التهميش في الاقتصاد الدولي.. مشيرا الي ان قادة العالم في القمتين اكدوا علي ان التعاون الدولي هو العامل الاهم في جعل العالم خير مكان لطيب العيش كما اكدوا علي ان التجارة الحرة وتحرير الاقتصاد والاعتماد المتبادل افضل الوسائل لتسريع التنمية الاقتصادية المنصفة في البلدان النامية والاقل نموا مما يسهم في تحقيق الاهداف الانمائية وتخفيض الفقر المدقع بنسبة النصف بحلول عام 2015.

ولفت سعادة السفير النصر الانتباه الي ان المجتمع الدولي يمر الان بمرحلة حرجة من مراحل المفاوضات الخاصة بأجندة الدوحة التنموية جراء تعليق المفاوضات الخاصة بها بنهاية يونيو الماضي الشيء الذي اوجد خيبة امل كبيرة لدي الدول النامية وفي مقدمتها الدول الاقل نموا التي ظلت تعلق امالا عريضا علي جولة الدوحة نسبة لما اتسمت به نتائج الجولة عند اختتامها في عام 2001 من توافق عريض للاراء في جعل النظام التجاري المتعدد الاطراف اكثر انصافا وتوجها نحو التنمية..معربا عن اسفه لان هذا التعليق من شأنه ان يؤدي الي نتائج سلبية

لمستقبل الاقتصاد العالمي مما قد يشجع علي ظهور النزعة الحمائية من جديد.

واعرب سعادة المندوب الدائم لدولة قطر لدي الامم المتحدة عن امله في ان تتوفر الارادة السياسية لدي كافة الاطراف المعنية وبصفة خاصة الدول المتقدمة النمو وان تبدي المرونة اللازمة لاستئناف المفاوضات والتوصل الي نتائج عملية تعود بالفائدة علي جميع الدول.

واشار سعادة السفير النصر الي ان زعماء العالم قد اقرروا في قمة سبتمبر 2005 بأن التنمية وسيادة السلام والامن وحقوق الانسان كلها عناصر متكافئة تشكل الاسس التي لاغني عنها والتي تنهض علي اساسها منظومة الامم المتحدة وان التنمية هدف محوري في ذاته.. كما شددوا من جديد علي ان الالتزامات التي تم التعهد بها في قمتي مونتييري وجوهانسبرج توفر السياق الرئيسي لعمل الامم المتحدة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي تشكل الدعائم الثلاث للتنمية المستدامة.

واشار الي تعهد الدول الاعضاء في الورقة الختامية للقمة العالمية لسنة 2005 بتعزيز صلاحية وفعالية وكفاءة واتساق أنشطة الامم المتحدة التنفيذية والتي يلزم لبلوغها تعزيز الروابط التي تصل بين الاعمال المعيارية للامم المتحدة وأنشطتها التنفيذية الشيء الذي يستوجب بدوره تعزيز صلاحية وفعالية المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتمكينه من تنفيذ دوره في تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وشدد سعادة السفير النصر كذلك علي ان مصداقية المساعدات الانمائية التي تقدمها الامم المتحدة تكمن في كون ان هذه المساعدة عالمية وحيادية ومتعددة الاطراف وتستجيب لاحتياجات البلدان النامية.. مشيرا الي انه في هذا الصدد يجب ضمان تمويل مستقر وكاف ويمكن التنبؤ به للمساعدة الانمائية التي تقدمها الامم المتحدة.. داعيا الي استكشاف آليات جديدة للتمويل.

واكد سعادة السفير ناصر بن عبدالعزيز النصر المندوب الدائم لدولة قطر لدي الامم المتحدة ان المؤتمر الدولي لتمويل التنمية قد شكل علاقة فارقة في مسيرة التعاون الدولي من اجل التنمية كما انه عكس الارادة السياسية للمجتمع الدولي علي ارفع مستوياتها واكد رغبته في التعامل بجدية مع مسألة تمويل التنمية مما اسهم كثيرا فيما اكتسبه المؤتمر من اهمية ومن طابع عملي يرسخ لروح المشاركة البناءة التي كان ولايزال العالم في امس الحاجة اليها لمواجهة تحديات العولمة والانتقال بتمويل التنمية من موضوع للصراع والمواجهة الي ساحة للمشاركة والتعاون.

وقال انه في هذا الصدد حرصت دولة قطر ان تكون شريكا داعما للجهود المبذولة من اجل التنمية خاصة فيما يتصل بمكافحة الفقر وتعميم ثمار النمو العالمي بطريقة اكثر عدلا وانصافا.

واضاف انه من هذا المنطلق تقدمت دولة قطر من خلال قمة الجنوب الثانية التي شرفت باستضافتها في يونيو من عام 2005 بمبادرة لانشاء صندوق الجنوب للتنمية والشئون الانسانية كما اكدت علي التزامها بالنسبة المقررة من اجمالي الدخل القومي كمساعدات انمائية مع تخصيص 15 بالمائة منها لاقبل البلدان نموا وذلك اعتبارا من عام 2006

ولفت سعادة السفير النصر الي ان الاتفاقية الخاصة بذلك قد تم تقديمها الي رئيس مجموعة ال77 والصين والي جميع الدول الاعضاء في المجموعة.. وقال انه في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة الشق الخاص بتمويل التنمية تقدمت قطر بمبادرة لاستضافة مؤتمر

المتابعة الاول للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في عام 2008 / 2009 كما تحدده الجمعية العامة لدفع مسيرة التعاون الدولي من اجل التنمية نحو مزيد من التقدم وخلال اجتماعات قمة العالم لسنة 2005 اكدت دولة قطر علي التزامها بتقديم عشرة ملايين دولار دعما لصندوق الامم المتحدة للديمقراطية وانها ستستضيف المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة والمستعادة والمقرر عقده خلال الفترة من 30 اكتوبر الي الاول من نوفمبر 2006 بالدوحة.